

# حكايكا

جدل حول مكافآت العاملين فيها.. ونواب طالبوا بحذف «بالتسسيق مع وزير المالية» من المشروع لأنه لن يدفع

## «الشعب» يوافق على إحداث الشركة العامة للدراسات الهندسية بميزانية ١,٤٥ مليار ليرة

وبينت المادة أن الشركة تدقق الدراسات والتصاميم الهندسية والفنية من حيث توقيتها والسلامة والدقة والتزامها الاقتصادية الأعمال واجتذاب المبالغ والإشراف والهدر وصحة مذكراتها الحسابية وكفائتها وصلاحتها لتوضع في التنفيذ إضافة إلى القيام بمراقبة الصنع والإشراف على التنفيذ وعلى إجراء تجارب التشغيل وعمليات الاستلام الأولى والنهائي ضمن مناهج محددة تعتمد سائر قطاعات الدولة في تنفيذ مشروعاتها، ووفق أسس تحدد مفهوم والتزامات كل من المكاتب الاستشارية وجهات الإشراف على التنفيذ.

كما تتولى الشركة تدريب المهندسين والفنيين في نطاق أعمالها ومهامها وإعداد كوادرات فنية محلية متخصصة على المستوى المطلوب ومتابعة التطورات الحاصلة في ميادين الصناعات والمشاريع التي تدخل ضمن اختصاصات الشركة ونشاطاتها.

وتجري أعمال التحريات والدراسات والتصاميم الخاصة بمشاريع الري واستصلاح الأراضي والمياه الجوفية والمنشآت التابعة لها وكل ما تتطلبه هذه المشاريع للتنمية الزراعية والاجتماعية. كما تجري أعمال التحريات والدراسات والتصاميم الخاصة بإنشاء السدود السطحية والمتوسطة على مجاري الأنهار والسيول ودراسة بحيرات تخزين المياه خلف هذه السدود والاستفادة منها في الري وتوليد الطاقة.

وحيثما طرح الصياغ إعادة النظر للتصويت قال: نفس الذين وافقوا على المادة وافقوا على إعادة النظر بها. ورد النائب محمد حمشو على زميلته عريخ بقوله: لست مع التمييز مع القطاع العام والخاص والواضح أن هناك بعض التحريز من زميلتنا على هذا الموضوع، معتبراً أن نسبة ٢ بالمائة حل عادل بين القطاعين.

واعتبر حمشو أن القطاع الخاص له دور بالتنمية الاقتصادية فقط بحوالي ٦٣ بالمائة فقط بالتقوية للزمام. وتختص الشركة بأعمال الدراسات والاستشارات في مجال الإنشاءات والأشغال العامة، وتقوم في نطاق اختصاصها بمهام الدراسة والتدقيق والإشراف في المشاريع المدرجة في خطط جهات القطاع العام والمشارك وأي جهة أخرى يجري الاتفاق معها داخل سورية أو خارجها، وتتولى الشركة بوجه خاص المهام الآتية.

وأوضحت المادة الرابعة من القانون أن الشركة تعد الدراسة (الفنية والاقتصادية) للمشاريع وتحديد مردودها الاقتصادي والفني واختيار أفضل الطرق لتنفيذها، كما أنها تختص بالدراسات الهندسية والفنية والتصاميم والتقنية والتفصيلية للمشاريع الجديدة أو تطوير وتوسيع المشاريع القائمة وزيادة كفاءتها ومردودها الإنتاجي بما يتلاءم والتطور والتقني، وإعداد أضياب كاملة لها.



عقد جاء، معتبراً أن هناك قوانين خاصة بالأرباح تحكمها وما تم النص عليه في المادة هي مكافأة لتشجيع المهندسين على العمل.

واعتبر حمدان أن المشروع الوارد من الحكومة أدق لأنه نص على أنه تمنح مكافآت بالنسبة للمشاريع ودراسات القطاع العام وتم رفعها إلى ٣ بالمائة في حال كانت الدراسات من القطاع الخاص لتطور المؤسسة ذاتها لتعطي خدمات للقطاع الخاص، مشيراً إلى أن المكافأة ليست من قيمة المشروع بل من الدراسات، أيه في ذلك زميله وزير الأشغال العامة

عليها، مشيراً إلى حذف عبارة «بالتسسيق مع وزير المالية» لأنه لمجر دخوله في هذا الموضوع يعني لا يوجد هناك مكافآت، في حين رأى زميله أحمد الكزبري أن المادة قديمة ولا يوجد إشكالية في تطبيقها وبالتالي يمكن تعديلها لتكون المكافآت من قيمة العقود التي تقود وليس ربحاً.

وقال بكر: مكتوب في المادة بالتنسيق فاجاب الصياغ: يعني مالية عامة، في إشارته منه إلى اختصاص العاكن في الجامعة، معتبراً أن الشركة الحديثة ليست خاسرة. واقترح النائب محمد خير سريول أن تكون المكافآت من قيمة العقود المتعاقد

محمد منار حميجو

أثارت المادة المتعلقة بتخصيص مكافآت للعاملين في المؤسسة العامة للدراسات الحديثة والتي لا تتجاوز ٢ بالمائة جدلاً واسعاً تحت القبة استغرق نحو ٤٠ دقيقة ما بين مؤيد للمادة ومعارض لها حتى إن بعض النواب طالبوا بحذف عبارة «بالتسسيق مع وزير المالية»، منح المكافآت، كونه لن يدفع!

ووافق مجلس الشعب أمس على مشروع القانون الخاص بإحداث الشركة العامة للدراسات الهندسية بدلاً من شركتي الدراسات المائية والاستشارات الفنية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بالوزير بميزانية تقدر بنحو ١,٤٥ مليار ليرة.

وبالعودة إلى جدل النواب حول موضوع المكافآت رأى النائب همام المسوتي أن هذه المادة تشكل إجحاباً للعاملين في المؤسسة وخصوصاً أن المشروع ذاته تضمن التعاقد مع الخبراء الأجانب ويسقف مفتوح يمكن هذه الشركة أن تخسر وتخسر أيضاً، في حين تساءل زميله لأن يكبر أنه على أي أساس تم وضع النسبة؟

ونصت المادة ١٢ من القانون أنه تخصص مكافأة للعاملين في إنجاز «الدراسات، التدقيق، الإشراف، المتابعة لا تتجاوز ٢ بالمائة من قيمة المشاريع باستثناء دراستها أو تدقيقها أو الإشراف عليها وتمنح بقرار من الوزير على أن يصدر

أمطار حلب ثلاثة أضعاف العام الماضي.. ١٤٠ ألف هكتار قمح مروى و ٣٨٠ ألف شجير بعلا

## مراد: الأمطار شجعت الفلاحين على الزراعة البعلية

محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في حلب نبیه مراد عن ارتفاع المساحات المزروعة بالقمح المروي لتصل إلى ١٤٠ ألف هكتار والقمح البعل ١٧٠ ألف هكتار، وهي تبشر بموسم حبوب متميز خلال هذا العام.

وأكد مراد في تصريح له «الوطن» عن تجاوز الهطلات المطرية في جميع أنحاء محافظة حلب لمعدلاتها السنوية بشكل مضاعف، والأمم أنها كانت متوازنة وموزعة على أيام الشتاء، حيث بلغت الهطلات في حلب ٥٣٦ مم ومعدل كامل العام ٤٤٥ مم وعازرًا ٧٧١ والمعدل السنوي ٤١٥ مم وغفري ٨٣٧ مم والمعدل ٤٧٢ مم واليباب ٤٥٥ مم والمعدل ٣٣٣ مم ومنج ٦١٤ والمعدل ٢٨١ مم وجرابلس ٥٥٦ مم والمعدل ٣١٢ مم وجندريس ٩١٩ مم والمعدل ٤٩١ مم. وشكل عام جميع المناطق تجاوزت المعدل وكانت ثلاثة أضعاف ما كان عليه الهطل في العام الماضي، مضيفاً: إن المساحة المزروعة بمحصول الشعير البعل ونتيجة وفرة الأمطار وصلت إلى ٣٨٠ ألف هكتار، وهذا مؤشر ممتاز على واقع زراعة الحبوب في حلب، كما تمت زراعة ٧٢٠٠ بمحصول القبوليات بشكل مروي، وسجلت زراعة البقوليات بشكل بعل رقمًا متميزًا وصل إلى أكثر من ٦٢ ألف هكتار واقتربت جميع



المحاصيل الشتوية من المعدل السنوي وفق ما هو مخطط له، فيما لوحظ اهتماماً كبيراً بزراعة النباتات الطبية والعطرية، حيث بلغت المساحة المزروعة حتى تاريخه ٣٢ ألف هكتار، ويمكن أن تزيد في الفترة القادمة لأن الزراعة ما زالت مستمرة، فيما بدأت زراعة البطاطا للحرارة الربيعية وبلغت المساحة المزروعة حتى الآن ١٩٠٤ هكتارات من أصل الحطة البالغة ٤٤٧٤ هكتاراً.

وعن عودة الزراعة في المناطق المحررة ذكر مدير الزراعة أن نسبة العودة واستثمار

والعلفية، وكذلك إنتاج الفراس الحراجية في المشتل المركزي في حلب والكماري وعين دارة والحمام، علماً أن طاقة هذه المنشآت السنوية الفعلية تتجاوز ١,٦ مليون غرسة للحراجي فقط وفي مشتل حلب تمت تعبئة ١٦٠ ألف كيس بالخلطة الزراعية ونفذت زراعة ١٣٠ ألف كيس بالبذور الحراجية، وتمت زراعة ٣٩ ألف غرسة حراجية على طريق عام حلب الرقة وطريق المطار من خلال طرح الصياغ

بمبادرة من حرم طريق حلب الرقة ١٠ هكتارات من عقدة جسر طريق المطار إلى جسر الصاخور، ويتم العمل الآن على تحريج ضفاف بحيرة الأسد بمساحة ٢٠٠ هكتار. وتحدث مراد عن الثروة الحيوانية قائلاً: تبلغ أعداد الثروة الحيوانية في حلب الآن ١٩٧٨١٨٩ رأساً من الأغنام و٦٧٢٤٧ رأساً من الأبقار و٢٢٢٨٧٤ رأساً من الماعز، فيما يصل عدد الماعز المرخصة إلى ٩٩٢ مدجثة منها ٩٢٠ مدجثة لحم و٦٦ مدجثة بيض، أغلب هذه الماعز في المناطق غير الأمنة، حيث يوجد في المناطق الأمنة ٩٢ مدجثة فروج لحم و١٦ مدجثة فروج بيض مشيراً إلى أنه حتى الشهر الحالي تم تلقيح ١١٦ ألف رأس من الأغنام ببلقاح الحمى القلاعية و٢٥ ألف رأس ببلقاح الجسدي و١٥٢ ألف ببلقاح الأنتروتوكسيما و١٢ ألف رأس ببلقاح الجمرة الخبيثة للخيول و١٠٥ آلاف لقاح للدواجن.

٢٦٤ منشأة تعليمية غير مرخصة في سورية

مدير التعليم الخاص لـ«الوطن»: مستمررون بمنح

التراخيص لرياض الأطفال والمعاهد في مناطق المخالفات

جلنار العلي

كشف مدير التعليم الخاص في وزارة التربية وائل محمد عن وجود ٢٦٤ منشأة تعليمية خاصة غير مرخصة، يجري العمل على معاقبة أصحابها أو إغلاقها بشكل كامل، مشيراً إلى أن عدد المدارس الخاصة المرخصة في كافة المحافظات يبلغ ٥٨٢، على حين يصل عدد المخابر اللغوية إلى ٤٨٩، في حين بلغ عدد رياض الأطفال الخاصة المرخصة ١٦٧٢ روضة. وأكد محمد على الاستمرار بمنح تراخيص رياض الأطفال والمعاهد والمدارس الخاصة في المناطق المخالفة، لافتاً إلى أن آخر التراخيص تم منحها في حمص، ويشترط أن يحصل صاحب المنشأة التعليمية على موافقة المحافظة التي يتبع لها وأن يكتب إقراراً في وزارة التربية بأن الوزارة لا تتحمل أي مسؤولية مستقبلاً في حال تنظيم المنطقة، وذلك لأنها لا تتدخل في المخططات التنظيمية للمدن، منوهاً بأن الوزارة يجب ألا تمنح تراخيص في مثل هذه المناطق، وإنما من أجل الخدمة الاجتماعية وخاصة في المناطق السكنية الكبيرة، مشيراً إلى أن صاحب المنشأة قد يحصل على تعويض في حال التنظيم ولكن من الجهات الحكومية المعنية بحال أصحاب المنازل والمطاعم في المنطقة.

وبيّن محمد أن الوزارة الآن تقوم بمعاقبة الروضات غير المرخصة في المناطق المخالفة، بتفريغها بمبلغ ٥٠٠ ألف ليرة للمرة الأولى، وأما في المرة الثانية

غير المرخصة نخافها

بـ ٥٠٠ ألف ليرة في

المرّة الأولى..

ونقلها في الثانية

فتمت مضاعفة الغرامة وإغلاقها وإنهاءها بشكل نهائي، لافتاً إلى أنه في حال كانت المنشأة التعليمية مجهزة بشكل جيد توضع تحت إشراف وزارة التربية، ويلاحق صاحب المنشأة قانونياً ويلزم بتسديد كافة الالتزامات المالية تجاه العاملين أولاً، إضافة إلى تعزيمه بـ ٥٠٠ من الدخل، أما في حال كانت غير مؤهلة لذلك تقوم الوزارة بنقل الطلاب إلى المدارس المحيطة وتوجيه إدارات المدارس باستيعابهم حتى لو كان ذلك يفوق قدرتهم الاستيعابية.

في دمشق.. توزيع ١٨ مليوناً و ٦٠٠ ألف لتر مازوت تدفئة لـ ٩٢ ألف عائلة

## ضبط سيارة محملة بـ ٢٠ ألف لتر مازوت مغشوش!



أسعد لـ«الوطن»: لا توقف

عمل البطاقة الذكية..

والكازيات، حصلت على

١٤ مليون لتر بنزين منذ

بداية الشهر

فلن يؤثر هذا في الكميات المخصصة للمادة وستصل لجميع المواطنين وببسر أكثر، وسيتمكن المواطنون من الكشف سريعاً عن أي غش في أي مصدر سواء من محطة وقود أم من موزع، إضافة إلى أن خسارة المواطن ستكون أقل في حال كانت الكمية المعبأة أقل. وعن هذا الموضوع بين أسعد أن عملية التلاعب في المخصصات تلاشت وذلك نظراً لتشدد الإجراءات والتوزيع بموجب البطاقة الذكية بما فيه معرفة موزع المادة وصاحب الألية المرخص له عملية توزيع مادة مازوت التدفئة، الأمر الذي يؤدي إلى ضبط الموضوع في حال ورود أي حالات غش أو تلاعب، منوهاً بوجود ٥٠٠ موزع للمادة ضمن دمشق، علماً بأنه تم إلغاء ترخيص العمل لـ ١٢ موزعاً للمادة، مبيناً أن أي شكوى سيتم متابعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

هذا ونفى مدير محروقات دمشق ما يشاع عن إيقاف توزيع البطاقة الذكية في المراكز المخصصة في دمشق، مع استمرار توزيع المادة لمختلف الأفران والشايفي والمخابز، والعمل بموجب أولويات.

فادي بك الشريف

كشف مدير محروقات دمشق إبراهيم أسعد حديث خاص لـ«الوطن» أن الجهات المختصة ضبطت سيارة محملة بمادة مجهولة المصدر عبارة عن مازوت مغشوش تضم نحو ٢٠ ألف لتر، الأمر الذي أدى إلى ضبط المادة واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق صاحب الألية. وأشار إلى أنه تم تفريغ الكميات وتحليلها ليتبين أن المادة منتشرة في السوق وتباع للمواطنين، وهي غير مطابقة للمواصفات، يتم توزيعها عن طريق أشخاص غير مرخص لهم العمل في السوق، مبيناً أن صاحب الألية مخالف وغير معتمد لتوزيع مادة المازوت.

في السياق، اشتكى عدد من المواطنين من عمليات خلط مادة المازوت في الماء، وهذا لا يظهر إلا بعد فترة من الزمن ويتسبب في الحزنات، كما أن سيمان أو سيمان التعمية تتم في طريق شركة محروقات. ورأى أحد المواطنين أنه لو سحمت المحروقات بتعبئة «البيدونات» ضمن البطاقة الذكي،

معمل النفايات الصلبة في القنيطرة بلا تمويل!

العملة قليلة.. والقمامة كثيرة!!

القنيطرة - خالد خالد

توقفت محطة المعالجة في معمل النفايات الصلبة في شهر آذار لغياب التمويل، وتسبب ذلك ببدء تراكم أكوام القمامة في المعمل وفي محطتي التجميع لينتج عن ذلك تلوث كبير، عدا عن الروائح والأضرار على الصحة العامة والبيئة، علماً أن الكميات الحالية تتراوح بين ٥٥ - ٦٠ طناً يومياً تتعالج في محطة النفايات الصلبة. وحصلت «الوطن» على كتاب إدارة النفايات الصلبة والموجه لمحافظ القنيطرة المتضمن واقع العمل بالدارة وعدم وصول التمويل اللازم لتفقات التشغيل والوردية في اعتمادات عام ٢٠١٩/٢/١٨ قامت بالتمويل بمبلغ خمسة ملايين ليرة فقط بحيث تغطي رواتب العاملين للأشهر السابقة (العقود السنوية)، كما تم إعادة تأهيل كل من سويسية وأم باطنة في نهاية عام ٢٠١٨ وتم الطلب من بلديتي السويسية وأم باطنة القيام بالحراسة لحين تعيين حراس من قبل إدارة النفايات ولكن أعذرت البلديتان لعدم وجود حراس لديهما والتاريخ له لم يتم تعيين الحراس وذلك للترتب من الدائرة المالية والخدمات الفنية لحين وصول التمويل المطلوب وللحصول على موافقة وزارة الإدارة المحلية والبيئة، كما تمت الاستعانة بمديرية الخدمات الفنية لتزويد إدارة النفايات بالوقود اللازم لتشغيل محطة المعالجة والأليات اللازمة لعمل المحطة ونقل النفايات من المحطات الوسيطة ومع العمل بأقل استهلاك ممكن.

حيث تم استهلاك ١٠ آلاف لتر مازوت من مديريةية الخدمات الفنية وتم إحالة الكتاب إلى عضو المكتب التنفيذي المختص ومديرية الخدمات الفنية للمعالجة القنوبرية حيث أفادت الخدمات الفنية بعدم إمكانية المديرية باستمرار تزويد النفايات الصلبة بمادة المازوت كون الكمية المتبقية لديها لا تغطي سوى حاجتها. وأكد عضو المكتب التنفيذي المختص بمذكرة رفعها لمحافظ القنيطرة مخاطبة وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتخصيص التمويل اللازم لتشغيل محطتي سويسية وأم باطنة لتلافي توقف العمل بهما وحصول تراكم كبير من القمامة، منوهاً بأنه لا يمكن المعالجة حالياً وانتظار رد وزارة الإدارة المحلية والحصول على التمويل اللازم.

فسخ ٦ عقود مشاريع طرق زراعية متعثرة غير مباشر بها وأخرى مباشر بها قيد الفسخ

معاون وزير الأشغال العامة: نظام

تصنيف المقاولين قيد التعديل

السويداء - عبير صيموعة

كشف معاون وزير الأشغال العامة والإسكان عبد القادر فهمي أن نظام تصنيف المقاولين قيد التعديل حالياً في وزارة الأشغال العامة والإسكان وتم التريث فيه خلال الشهرين الماضيين لإدراج ما تتطلبه مقتضيات المرحلة القادمة بحيث يكون مرناً وشقيقاً ويواكب ما يريده المقاولون للعمل في الفترة القادمة.

وأشار معاون الوزير إلى وجود لجنة مشكلة من تقابتي المهندسين والمقاولين بإشراف الوزارة لمعالجة كافة نقاط الاختلاف في نفسير بعض الأنظمة والقوانين، لافتاً إلى أنه تم حل ما يخص المهندس المقيم والأتعاب والرسوم من خلال كتاب موجه لتقريب المهندسين للتقيد بما يرد في نص العقد من حيث اقتطاع أتعاب المهندس المقيم.

وبالنسبة للمشاريع المتعثرة بين معاون الوزير على هامش مؤتمر المقاولين أمس في السويداء أن معالجتها تتم مع الجهة التي تم التعاقد معها وهي الأقدم على التعامل فيما يتعلق بفسخ العقد أو إعطاء فروقات الأسعار، لافتاً إلى أن قانون المقاولين هو من الأولويات التي يجب أن تدرج لإجراء تعديلات عليه توأكب المرحلة القادمة خاصة بعد أن جرى موافاة الوزارة من قبل النقابة المركزية بالملاحظات لتلافيها في مسودة القانون الجديد.

من جانبهم طالب المقاولون بضرورة تأمين المحروقات للمشاريع التي ينفذها المقاولون والإسراع بحل موضوع المشاريع المتعثرة المتعلقة بالآلية المدرسية والطرق الزراعية من خلال فسخ عقود المشاريع غير المباشر بها وإعادة عقود جديدة بمواصفات أخرى. من جهته أكد محافظ السويداء عامر العشي صدور تعميم لكل مجالس الوحدات الإدارية